محليات

الرئيس الجديد لجامعة البعث لـ«الوطن»: سنعمل كفريق واحد لمعالجة مشاكل الطلبة

| فادي بك الشريف

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد المرسوم رقم ٣١٣ لعام ٢٠١٧ القاضي بتعيين الدكتور بسام بشير إبراهيم رئيساً لجامعة البعث، وذلك خلفا للدكتور أحمد مفيد صبح الذي انتهت فترة تسلمه لرئاسة الجامعة لفترتين متتاليتين.

ويتقاضى إبراهيم بموجب المرسوم تعويضات الوظيفة المعين بها وفق القوانين والأنظمة النافذة، على أن تصرف النفقة الناجمة عن هذا المرسوم من موازنة جامعة البعث، كما يلغى العمل بأحكام المرسوم رقم ٢٥٤ تاريخ ١٧ /٨/ ٢٠١٧ المتضمن تعيين الدكتور بسام بشير إبراهيم نائباً لرئيس جامعة البعث لشؤون الطلاب والشؤون الإدارية.

وفي أول تصريح صحفي خاص لـ«الوطن» قال إبراهيم إنه سيتم العمل كفريق واحد في جامعة البعث، مع التوجه لإصلاح وإعادة تأهيل بعض المباني المتضررة والموقع العام للجامعة، مؤكداً العمل ضمن توجيهات رئيس الجمهورية فيما يخص الإصلاح الإداري بهدف الارتقاء بالجامعة، إضافة إلى معالجة أوضاع الطلاب العلمية والدراسية والمشكلات التي تعترضهم، ذاكرا العمل وفق آلية جديدة مع مختلف الملفات مع إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات بما ينعكس إيجابا على وضع الجامعة والطلاب على حد سواء.

ولفت رئيس الجامعة إلى الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمي وتعزيز الثقة أكثر بجامعة البعث ومكانتها والارتقاء بالمستوى العلمي، منوها بوجود ٢١ كلية بمختلف الاختصاصات إضافة إلى ٤ معاهد، مشيراً إلى متابعة مشروع إحداث المشفى الجامعي الجديد في جامعة البعث وهو ضمن أجندة عمل الجامعة.

مضيفاً في سياقه أن جامعة البعث تضم ١١٠ آلاف طالب وطالبة بمن فيهم التعليم المفتوح، ويقدر عدد أعضاء الهيئة التدريسية بـ٦٥٠ أستاذاً جامعياً، ناهيك عن وجود أعداد جيدة من طلاب الدراسات العليا.

كما وعد إبراهيم باستعداده لتلقي أي شكاوى مهمة واردة ليصار إلى متابعتها، مؤكداً متابعته المستمرة لواقع وظروف الطلاب من خلال تدرجه في المناصب التعليمية منذ أن كان أستاذا في الهندسة المدنية بجامعة البعث، منوها بمتابعة واقع جميع الكليات وتقديم التسهيلات والدعم اللازم لها.

هذا ويتطلع الطلاب من رئيس الجامعة الجديد إلى وضع حد وإيجاد حلول للعديد من المشكلات أهمها نسب النجاح المتدنية في الكليات لما دون الـ٢٠ بالمئة خاصة في بعض المقررات التي أصبحت تشكل عقدة للكثير من الطلاب، إضافة إلى تحسين واقع المدينة الجامعية بشكل أكبر وتطوير التعليم المفتوح، وإحداث المزيد من الماجستيرات والتخصصات.

«الصحة» ونقابتا الأطباء والصيادلة مقصرون

نوفل لـ«الوطن»: معظم الشركات الخاصة لا تعمل في التأمين الصحي لأنه خاسر

- «التأمين الصحي» لن يتطور إلا بتعاون «الصحة» مع «الأطباء»
- فقط ٧٠٠ ألف شخص لديهم تأمين صحي في سورية
- مشروع لإحداث دفتر عائلة صحي للتأمين

| محمد منار حميجو

أعلن عضو مجلس هيئة الإشراف على التأمين حسين نوفل أن عدد المؤمن عليهم في سورية بلغ ٧٠٠ ألف مواطن معظمهم موظفون في القطاع العام، مؤكداً أن وزارة الصحة ونقابتي الأطباء والصيادلة جميعهم مقصرون في التأمين الصحي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف نوفل عن مشروع للتأمين الأسري وذلك بأن يتم تأمين أسرة الموظف في القطاعين العام والخاص أو غير الموظف، وأن يكون لدى الأسرة دفتر خاص بالتأمين الصحي على غرار دفتر العائلة.

وأكد نوفل أن مشروع التأمين الصحي لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون بين الوزارة ونقابة الأطباء، مشيراً إلى غياب ممثلي الجهتين عن الملتقى التأميني الأول الذي عقد في فندق شيراتون دمشق الأسبوع الماضي.

وأضاف نوفل: كان في الملتقى بعض شركات التأمين وبعض العاملين فيه إضافة إلى وجود بعض الأطباء، معرباً عن استغرابه من غياب ممثلي الوزارة ونقابتي الأطباء والصيادلة عن مثل هذا الملتقى.

ورأى نوفل أن الجهتين يبدو أنهما لا تأخذان موضوع التأمين الصحي بمنحى جدي وبالتالي لم يكن هناك تحمل للمسؤولية، مضيفاً: إنهما لم يشعرا بعد بأهمية التأمين الصحي الآن وما يمكن أن ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين وبالتالي لا يوجد شعور بالمسؤولية.

وشدد نوفل على ضرورة أن تحضر وزارة الصحة ونقابتا الأطباء والصيادلة في مثل هذه المؤتمرات لطرح خططهم ومشاكلهم والعمل على حلها باعتبار أن غياب هذه الأطراف لا يساهم بتطوير مشروع التأمين الصحي، وخصوصاً أن هذا التأمين سيء في البلاد.

وأكد نوفل أنه على النقابات المعنية في التأمين الصحي ألا تغيب عن أي موضوع يخص هذا المشروع ولو أحدثت شركة خاصة بها إلا أن هذا لا يعنيها أن تكتفي بذلك لابد من طرح أفكارها باعتبار أنه مشروع يهم كل مواطن سوري.

ورأى نوفل أنه يمكن أن يكون هناك تحسن في التأمين الصحي باتخاذ إجراءات تنفيذية صحيحة وبتعاون كل الجهات بما فيها وزارة الصحة ونقابة الأطباء، داعياً الحكومة إلى دعم المؤسسة العامة السورية للتأمين باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تعمل في هذا الموضوع.

وأضاف نوفل: معظم الشركات الخاصة لا تحب العمل في التأمين الصحي لأنها تعتبره مشروعاً خاسراً ولذلك فهي تفضل العمل على تأمين السيارات، مشدداً على ضرورة إلزام التأمين الصحي حتى للشركات الخاصة.

وشدد نوفل على ضرورة الترويج للتأمين الصحي موضحاً أن شركات التأمين تعمل على جذب المواطنين عبر الخدمات التي تقدمها وهذا لا يأتي إلا عبر الترويج وتعريف المواطن بخدمات الشركة وعن موضوع التأمين الصحي.

وأكد نوفل أن بعض أمور التأمين لا يتم العمل عليها مثل الحريق ضاربا مثلا الحريق الذي حدث في منطقة العصرونية بدمشق القديمة تبين أن جميع المحلات التي تضررت نتيجة الحريق غير مؤمنة لتعويضهم.

وأكد نوفل أن الخلل موجود في أكثر من جهة سواء لدى الشركات أم لدى مقدمي الخدمة أم لدى المواطنين.

وزير المالية لـ«الوطن»: ندفع ٣ مليارات ليرة مع مطلع كل شمس لدعم الخبز والكهرباء والمحروقات

| عبد الهادي شباط

قال وزير المالية مأمون حمدان في تصريح خاص لـ«الوطن» إن وزارة المالية «تدفع مع مطلع كل شمس ٣ مليارات ليرة كدعم اجتماعي، موزع إلى مليار لدعم إنتاج الخبز ومليار لدعم الطاقة الكهربائية وتأمينها وفق التعرفة المعتمدة من الحكومة، ومليار ليرة لتأمين المشتقات النفطية لمختلف الاحتياجات الصناعية والمنزلية والنقل وغيرها».

وبين الوزير أن ذلك لا يعني أن هذا المبلغ يعني كل الدعم الذي تقدمه الحكومة يومياً وإنما يخص هذا الدعم ثلاثة قطاعات فقط، في حين تعمل الحكومة على دعم كل القطاعات الأخرى من الصحة والتعليم وغيرها.

وكانت وزارة المالية بينت أن حجم الدعم الاجتماعي في موازنة العام القادم ٢٠١٨ ازداد بنحو ٤٠٠ مليار عن العام الجاري ليقترب حجم الدعم الاجتماعي في موازنة العام القادم من ٧٥٠ مليار ليرة لمختلف أشكال الدعم، كما أكد حمدان أنها موازنة توسعية وليست انكماشية، فزاد الإنفاق الاستثماري والجاري وتم إظهار معظم العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ وأن الاقتصاد السوري قوي.

بينما أقر المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الاعتمادات الاستثمارية للوزارات والجهات العامة كلها في موازنة العام ٢٠١٨ بنحو ٨٢٥ مليار ليرة، موصياً بضرورة تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية حول المشروعات الاستثمارية التي تقدمها الوزارات إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي وموافاة الهيئة بالإيرادات المحققة من الوزارات كلها وتتبع تنفيذ المشروعات الاستثمارية جميعها بشكل ربعي.

نقص مقاعد في مدارس حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

تعاني مدارس في حماة وأريافها نقصاً حاداً في الكتب والمقاعد والمعلمين والمستخدمين، ومن الكثافة في الشعب الصفية، ما يعوق العملية التعليمية بعد مضي أكثر من شهر ونصف الشهر على بدء العام الدراسي الجديد وسيرها وفق الخطط المبرمجة لها.

وحول هذا الواقع بيَّن مدير التربية في حماة يحيى منجد، أن الكتب المدرسية تأتي تباعاً من الوزارة حسبما أفادنا مدير المطبوعات والكتب المدرسية واستُكملت بزيادة ٢٠ بالمئة عن النسبة المخطط لها، باستثناء مادة التربية الوطنية والرياضيات للصف العاشر ومادة التربية الإسلامية للصف الثالث ثانوي.

وقال: نتابع هذا الأمر بشكل يومي من خلال الموجهين الاختصاصيين والتربويين عبر جولاتهم الميدانية للمدارس والثانويات حيث يقدم لنا تقرير عن هذه الجولات ونتابع تنفيذ الملاحظات والمقترحات مع الدوائر المعنية بشكل فوري.

أما عن نقص المقاعد فقال: يتم تلافي النقص الحاصل من خلال إصلاح ورشة الصيانة للمقاعد المكسرة، إضافة إلى وصول ٢٠٠٠ مقعد من الوزارة تم توزيعها على المجمعات والمدارس التي بحاجة.

كما تم الطلب من الوزارة بتعزيز الاعتماد لشراء أخشاب لزوم تصنيع المقاعد في الثانويات الصناعية لرفد المدارس التي تعاني نقصاً.

ونستطيع القول: إن السبب الرئيس للنقص سواء في الكتب أو المقاعد هو وجود طلاب وافدين من المناطق لم يتم لحظهم أثناء استجرار الكتب المدرسية خلال العطلة الصيفية ومع هذا تمت المعالجة واستدراك ذلك حرصاً على مصلحة الطلاب.

وعن الكثافة الطلابية في الشعب الصفية بيَّن أن سبب ذلك كثرة الوافدين وواجبنا استيعاب الطلاب لتلقي زادهم العلمي من المدارس الحكومية عدا وجود العديد من المدارس مستخدمة كمراكز إيواء. كذلك بعض المدارس قيد الصيانة وقد يخطر ببالك سؤال عن عدم صيانتها الآن فأجيب بأنه فور إخلائها من الإيواء تتوجه دائرة الأبنية المدرسية للكشف والبيان ثم إجراء الصيانة اللازمة لوضعها في خدمة العملية التعليمية.

وعن النقص في المستخدمين قال: هذا الكلام صحيح ونعالج هذه المشكلة من خلال إجراء التسوية بين المدارس والسبب يعود في ذلك لعدم وجود مستخدمين تقدموا للمسابقة في بعض مراكز المدن والتي هي بحاجة، ونخاطب الوزارة من أجل الموافقة على تنظيم عقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر لتغطية النقص الحاصل كما نبحث عن آلية إشراك المنظمات عن طريق عقود تشغيل يتم تمويلها عن طريقها.

أعمال إغاثية لقرى اللاذقية الفقيرة

| اللاذقية - الوطن

شدد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم على ضرورة إيصال السلل الغذائية إلى مناطق سكن ذوي الشهداء وذلك بالتنسيق بين لجنة الإغاثة الفرعية مع نقاط الهلال الأحمر ومكاتب الشهداء في المدن.

وأكد السالم في تصريح خاص لـ«الوطن» استمرار العمل الإغاثي الإنساني للفئات والقرى الأشد فقراً، إضافة إلى مشاريع التمكين الاقتصادي للفئات الأقل ضرراً وذلك لمساعدتهم في العودة من جديد وبناء حياة مستقرة وتحقيق تنمية مستدامة لهم ومناطقهم.

وفي اجتماعه مع لجنة الإغاثة الفرعية وجه السالم بمراجعة آليات العمل المتبعة سابقاً ومن ثم التقييم لها وإعادة ترتيب أوراق العمل، وقال: لا آليات عمل مقدسة إلا إن كانت تشكل حالة مثلى ومتكاملة في خدمة الناس، أما غير ذلك فكل شيء يستحق المراجعة والتدقيق ومن ثم التطوير بشكل دوري، مشدداً ضرورة الارتقاء الدراماتيكي بالعمل الإغاثي الإنساني لإحداث تغيير نوعي فيه.

وطالب السالم اللجنة بتوحيد آليات التوزيع من خلال توحيد قاعدة البيانات بين مختلف الجهات التي تتشكل منها لجنة الإغاثة الفرعية، مبيناً أن التوحيد يكون من خلال المتابعة على أرض الواقع والمواءمة والمطابقة، مع مراجعة الأعمال السابقة ووضع آلية للعمل متطورة ومعطوفة على ما تم العمل عليه سابقاً، والمواءمة بين حاجات الناس وتقديم الخدمة لها وتوافر الإمكانات، الدقة والعدالة في العمل.

وأكد محافظ اللاذقية على الاهتمام بشريحة ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين، مشيراً إلى أن كل من وطأت قدمه اللاذقية هو ابن اللاذقية، و«ذوو شهداء وجرحى المحافظات الأخرى الوافدون إلى اللاذقية يستمر العمل على منحهم مستحقاتهم من المساعدات المقررة وذلك بعد مخاطبة اللجنة الفرعية لمكاتب الشهداء والهلال الأحمر في محافظاتهم لتحقيق مبدأ العدالة ومنع الازدواجية».

وأكد مصدر في المحافظة لـ«الوطن» أن عدد المستفيدين من ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين في اللاذقية بلغ ١٢١٨٧ ألف مستفيد من خدمات مختلفة (تفريعات طرقية وتعبيد طرق وصرف صحي وسلل غذائية ووقود تدفئة وساعات كهرباء وماء وهاتف وخلافها من الخدمات).

٢٠٠٠ بطاقة محروقات مزورة في السويداء

| عبير صيموعة

دعا محافظ السويداء عامر العشي إلى فتح تحقيق فوري ببطاقات المحروقات الأسرية المزورة والتي وصل عددها إلى أكثر من ٢٠٠٠ بطاقة تم الكشف عنها بالتعاون مع لجان الأحياء في مدينة السويداء وإحالة المخالفين على الجهات المختصة.

وأكد العشي الاستمرار بتزويد المواطنين بالمحروقات (مازوت– غاز) بموجب بطاقات المحروقات الأسرية التي تم اعتمادها في أيار الماضي من لجنة المحروقات الفرعية في المحافظة والتي تم البدء بتوزيعها على أرباب الأسر مطلع شهر حزيران الفائت، حيث تتضمن كل بطاقة اسم رب الأسرة والرقم الوطني والوحدة الإدارية واسم الحي المقيم فيه.

بدوره أوضح مسؤول لجنة المحروقات في مجلس مدينة السويداء مأمون نعيم أن البطاقات المزورة تحمل أسماء وهمية وأختاماً مزورة، لافتاً إلى أن نسبة توزيع مازوت التدفئة في أرياف المحافظة وصلت إلى ٨٥ بالمئة على حين وصلت في المدينة إلى ٦٥ بالمئة على أن يستكمل الدور الأول مع نهاية الشهر الحالي للبدء بالدور الثاني وبمعدل ١٠٠ ليتر لكل أسرة.

إغلاق ٢٠ محلاً في اللاذقية خلال شهر

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجم توافر جميع المواد الغذائية وغير الغذائية في أسواق المحافظة، لافتاً إلى استقرار الأسعار بشكل عام مع انخفاض نسبي على أسعار بعض المواد ومنها السكر والزيوت والبقوليات.

وخلال متابعة عمل المديرية لحركة الأسواق كشف نجم في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تنظيم ١٨٤ مخالفة تموينية خلال النصف الأول من الشهر الحالي، على حين تم تنظيم ٢٨٦ ضبطاً تموينياً خلال الشهر الماضي. وبيّن نجم أن أبرز المخالفات التي تم ضبطها خلال الأسبوع الأول والثاني من تشرين الأول كانت لعدم الإعلان عن الأسعار وعددها ٣٩ ضبطاً، و٣٤ مخالفة لعدم حيازة فواتير، و٣ ضبوط لعدم وجود بطاقات مواصفة وبيانات، و٨ ضبوط للبيع بأسعار زائدة. وأشار نجم إلى أنه في عمليات بيع اللحوم الحمراء تم تنظيم ١٢ ضبطاً خلال المدة نفسها، بينما تم تسجيل ٩ ضبوط فيما يخص عمل الأفران و٧ ضبوط بخصوص المحروقات.

كما أكد نجم أنه تم سحب ٤٨ عينة غذائية وغير غذائية من أسواق اللاذقية، وثبت مطابقة ١٥ منها للمواصفات القياسية السورية مقابل ١٠ عينات مخالفة، ولا تزال ٢٣ عينة قيد التحليل، مشيراً إلى إغلاق ٤ محال وإحالة شخصين بصفة موجوداً إلى القضاء المختص خلال النصف الأول من الشهر العاشر. وعن الإجراءات التي اتخذتها المديرية خلال شهر أيلول الفائت أكد نجم أنه تم تسيير ٦٣٠ دورية لمراقبة الأسواق ومنع استغلال المستهلك، حيث تم تنظيم تسجيل ٧٥ مخالفة تموينية فيما يخص المواد الغذائية الأساسية، منها ١٨ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، و٣١ ضبطاً لبيع مواد غذائية بأسعار زائدة منها مادة الشاورما، ضبطان لعدم إعداد بيان كلف لمادتي السكر والأرز، ٢٠ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، ضبط واحد لكل من (نقل المواد الغذائية– عرض أغذية مكشوفة– امتناع عن بيع الزيت النباتي).

وعن بيع المواد غير الغذائية تم تسجيل ٧٩ مخالفة كما ذكر نجم، موضحاً أنه تم تنظيم ٣٤ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، ٣٢ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، ٩ ضبوط لعدم وجود بطاقة مواصفة على أحذية ومنظفات وألبسة وضبط واحد لتقاضي أسعار زائدة، ضبطان للغش في بيع بعض المواد. وأكد نجم أنه تم تنظيم ٦٠ مخالفة إجمالية منها ضبط للتصرف باحتياطي المازوت، وضبط واحد لنزع ختم الرصاص عن مضخة محروقات، وضبطان للاتجار بالغاز بطرق غير شرعية، ٧ ضبوط لحيازة الغاز المنزلي في المطاعم، ٤٩ ضبطاً لعدم الإعلان عن أجور بدل خدمات وتقاضي أجور زائدة لنقل الركاب، مشيراً إلى توافر المحروقات في اللاذقية بشكل عام.

وحول مراقبة عمل الأفران أشار نجم إلى تسجيل ١٩ ضبطاً لنقص في وزن ربط الخبز، و٣ ضبوط لعدم التقيد بمواعيد العمل، ضبطان لعدم وجود لوحة على واجهة المخبز، ضبط واحد لتهريب الدقيق التمويني، ٤ ضبوط لبيع الخبز من دون اعتماد رسمي.

ولفت مدير التجارة الداخلية إلى سحب ١٣٢ عينة من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية خلال شهر أيلول الماضي، ثبت مخالفة ٥٠ عينة منها للمواصفات القياسية، مقابل ٤٢ عينة مطابقة، وتم إغلاق ٢٠ محلاً وإحالة ٤ أشخاص بصفة موجوداً إلى القضاء المختص خلال الشهر التاسع من العام الحالي.

كلام رسمي جداً

إطفائيو درعا المؤقتون عمال نظافة!

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٧٤٠ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١ تحت عنوان: «إطفائيو درعا المؤقتون محرومون من طبيعة العمل والوجبة الغذائية»، نعلمكم التالي:

– بما يخص جنود إطفاء درعا المؤقتين فقد تم تعيينهم بموجب عقود لمدة ثلاثة أشهر من الموازنة المستقلة في المحافظة بصفة عمال نظافة وليس جنود إطفاء ولا مستند قانونياً يتيح منحهم تعويضات طبيعة العمل والوجبة الغذائية كجنود الإطفاء الدائمين.

– وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنهم لا يمارسون مهنة عمال النظافة حتى يتم منحهم طبيعة العمل والوجبة الغذائية المستحقة لعمال النظافة.

– وبما يخص العمال الدائمين يتم صرف وصل اللباس لهم كباقي عمال المجلس حسب الاعتمادات المتوافرة بشكل سنوي وتمت مراسلة الجهات المعنية لاستكمال الإجراءات اللازمة لشمولهم بالتأمين الصحي والتأمين على الحياة.

– وبخصوص المقر الحالي لفوج الإطفاء فهو مقر مؤقت بسبب تعرض المقر الرئيسي للاعتداءات المتكررة من المجموعات الإرهابية المسلحة ووجوده في منطقة التماس مع تلك المجموعات.

محافظ درعا

محمد خالد الهنوس

ضبط ٣ حرامية كهرباء يومياً في طرطوس

سرقوا بـ٤٨ مليون ليرة في ١٠ أشهر والمحصّل ١٤ مليوناً

| طرطوس- الوطن

أكد نائب المدير العام لشركة كهرباء طرطوس فيصل تيشوري أن عدد الضبوط المنظمة لقاء الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية خلال الثلاثة أرباع الأولى من هذه السنة ٢٠١٧ بلغ /٨١٥/ ضبطاً منها /٦٣٢/ ضبطاً محالاً للقضاء.. مشيراً إلى أن كمية الطاقة المقدرة نتيجة هذا الاستجرار غير المشروع بلغت أكثر من /٢٠/ألف كيلو واط ساعي وقيمتها تتجاوز /٤٨/ مليون ليرة على حين بلغت القيمة المحصلة /١٤/ مليوناً و/١٧٣/ ألف ليرة. وتوزعت تلك الضبوط الموزعة على /٢٤٣/ ضبطاً في الربع الأول و/٢٩٢/ في الربع الثاني أما الربع الثالث فشهد /٢٩٠/ ضبطاً.. في حين تفوق تموز على غيره من الشهور في عدد الضبوط التي وصلت إلى /١٢٠/ ضبطاً بمعدل /٤/ ضبوط استجرار غير مشروع يومياً.. كما يتفوق أيلول على غيره من الشهور لناحية التحصيل حيث وصلت قيمتها /٦/ ملايين و/٦٧٣/ ألفاً و/٨٤٥/ ليرة أي ما يقترب من نصف قيمة التحصيل خلال تسعة أشهر. أما فيما يخص كمية الطاقة التي تم استجرارها بطريقة غير مشروعة فيتفوق شهر تموز على غيره من الشهور بواقع /٢٧٣/ ألفاً و/٦٦٠/ كيلو واط ساعي يليه أيار /٢٧٣/ ألف كيلو واط ساعي ثم آب /٢٦٧/ ألفاً و/١٩٠/ كيلو واط ساعي ثم نيسان /٢٣٩/ و/٤٠١/ كيلو واط ساعي وآذار /٢٣٤/ ألفاً و/٣٢٠/ كيلو واط ساعي.